

Distr.: General
3 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

الدورة الرابعة والستون

نيويورك ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٤٨ و ٥١ و ٥٢ من جدول الأعمال

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها
الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام
٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠٠٩ (مقر الأمم
المتحدة، ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

تتضمن هذه الوثيقة موجز جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠٠٩، التي عقدت في
نيويورك يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وتعمم الوثيقة عملاً بقرار الجمعية
العامة ٢٤/٦٣ (انظر المرفق).

* انظر الوثيقة E/2010/1.



مرفق

طريق المستقبل: حشد الدعم السياسي وتنفيذ تدابير فعالة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية

جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠٠٩: تقرير موجز

١ - انعقدت جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠٠٩ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وحضرها أكثر من ١٦٠ ممثلاً برلمانياً من ٥٠ بلداً وبرلمانيين إقليميين.

ملاحظات افتتاحية

٢ - ثيو - بن غوريرام، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، افتتح الجلسة ورحب بالمشاركين، وتقدم بالشكر على وجه الخصوص إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى نائب رئيس الجمعية العامة، على مشاركتها في هذه المناسبة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

٣ - بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، أشار إلى أن البرلمانيين أخذوا العمل الذي نُفذ في قاعات الأمم المتحدة وحولوه إلى حقيقة على أرض الواقع؛ وأنهم تابعوا عن كثب نبض الأحداث الملحة والمثيرة للاهتمام على الصعيد العالمي. وأعرب عن امتنانه لأن جلسة الاستماع لذلك اليوم سلطت الضوء على الاستجابات الفعالة للأزمة الاقتصادية العالمية، التي هددت مصير الأهداف الإنمائية للألفية وزعزعت الأمن، وألقت بأفدح نتائجها على عاتق من يتحملون أقل قدر من المسؤولية عنها، أي الفقراء والضعفاء.

٤ - وقال إن ذات الاهتمام الذي سلط على مأساة الفئات الأشد ضعفاً شكل الدافع الرئيسي وراء المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، الذي انعقد في الأمم المتحدة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ ومثل أيضاً الأساس المنطقي الذي حشدت بناءً عليه جهود شبكة الأمم المتحدة بأسرها من أجل الاستجابة للأزمة الاقتصادية على نحو موسع ومنسق، مع التركيز بشكل أساسي على الفئات الضعيفة. وأضاف أن مجموعة الأمم المتحدة دأبت على تقديم مساعدة إضافية إلى الفئات الأشد تضرراً، وعلى توجيه الأموال والقدرات التنفيذية نحو إعداد استجابة تناسب في مستواها احتياجات كل بلد من البلدان المعنية.

٥ - وكان الأمين العام قد أطلق في وقت سابق من العام نداء لجمع تريليون دولار، بصفة جهد تحفيزي لمساعدة البلدان في مواجهة الترددي الاقتصادي، وبخاصة البلدان النامية. وقد وافقت مجموعة العشرين على توفير حزمة كبيرة من الدعم المالي لتكون بمثابة نقطة انطلاق فقط. ويتحمل الجميع مسؤولية مشتركة تجاه ترجمة النوايا الحسنة إلى إجراءات فعالة.

يجب علينا أن نعمل على توسيع دائرة سماع صوت البلدان النامية وتعزيز مشاركتها في صنع القرار بصفة عامة، وفي مؤسسات بريتون وودز على وجه الخصوص.

بان كي - مون، الأمين العام

٦ - ويتمثل العنصر الثاني الضروري في تحقيق الانتعاش عن طريق النمو غير الضار بالبيئة. ويمكن لمؤتمر كوبنهاغن المتعلق بتغير المناخ، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر، أن يكون عامل تيسير لدفع النمو غير الضار بالبيئة، ويمكن للاستثمار في القطاعات غير الضارة بالبيئة أن يحسن فرص الانتعاش والنمو المستدام. والعنصر الثالث هو الأمن الغذائي، حيث أشار الأمين العام إلى أن المهمة لا تقتصر، حسب ما ذكر في مؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي الذي انعقد مؤخراً في روما، على إطعام الأفواه الجائعة فحسب، بل تتعدى ذلك إلى تمكين الجوعى من إطعام أنفسهم بجهدهم الخاص. وقد اتخذت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، التابعة للأمم المتحدة، خطوات هامة تجاه معالجة كل من الاحتياجات العاجلة والجهود الطويلة الأجل الرامية إلى إقامة نظم مستدامة للأغذية.

٧ - ومضى الأمين العام قائلاً "نحن محتاجون أيضاً إلى أن نعمل سوياً من أجل إصلاح النظم والمؤسسات العالمية"، نظراً إلى أن زيادة الشفافية والمساءلة مسألتان أساسيتان لكفالة المشروعية وكسب ثقة الجمهور. ويحتاج النمو الشامل للجميع إلى مؤسسات ذات طبيعة مماثلة. ويجب أن تصبح الأطر والهيئات العالمية التي أنشأها أجيال سابقة أكثر قابلية للمساءلة وأعظم قدرة على التمثيل وأشد فعالية.

٨ - ويمثل الإشراف المستمر للبرلمانيين عنصراً حاسماً في سبيل مجابهة تلك التحديات وغيرها من التحديات الأخرى، مثل ضرورة نمو التجارة والعمالة، وبخاصة على مشارف انعقاد مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠. سيكون صوت البلدان النامية عنصراً حيوياً في كفالة الالتزامات العالمية تجاه الفئات الأشد ضعفاً. وتتسم أوقات الأزمات بالحاح ضرورة زيادة حجم تدفقات العون وتحسين نوعيته وزيادة موثوقيته، وهي مسألة محورية من

أجل وضع خطة منسقة للإنعاش على الصعيد العالمي. واختتم الأمين العام حديثه بقوله "ويمكننا الانتقال من الكساد إلى الانتعاش ثم التجديد من خلال تضافر العمل".

٩ - هارديب سنغ بوري، نائب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحدث نيابة عن رئيس الجمعية العامة، فأشار إلى أن الديمقراطية هي مرتكز عمل الأمم المتحدة الذي تتمتع بموجبه جميع الدول الأعضاء، الـ ١٩٢ دولة، بالسيادة والمساواة بغض النظر عن أحجامها وقدراتها. ولا تعد قيم الديمقراطية ملكاً لأي بلد بعينه أو منطقة محددة. فهي قيم عالمية يتشاركها جميع الساعين إلى تحسين نوعية حياة مواطنيهم. ويتعين أن ترشد هذه القيم العالم، بالاستناد إلى سيادة القانون، إلى سبيل تعزيز السلام والأمن، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، واحترام حقوق الإنسان، وهي المرتكزات الثلاثة التي تستند إليها الأمم المتحدة.

١٠ - وقال إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة تهدد قدراً كبيراً من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. فقد أدت إلى اشتداد حدة الفقر والجوع في العالم النامي، وأصبحت تهدد سبل عيش ورفاه ملايين البشر وفرص نمائهم. ولا يستطيع أي بلد إيجاد حل لهذه الأزمة بمفرده، بل تتطلب استجابة ذات طابع عالمي حقيقي. وأضاف أن المؤتمر الذي أشار إليه الأمين العام، الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة، في حزيران/يونيه، شجع الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة المساهمة في تطوير استجابات عالمية للأزمة. وأردف أن البرلمانيين الساعين إلى إيجاد حلول فعالة للأزمة يتحملون مسؤوليات حسام تجاه شعوبهم؛ وأن رؤية مثل هذا العدد الكبير من البرلمانيين وهم يجتمعون من أجل دعم عمل الأمم المتحدة، والاستفادة بدورهم أثناء ذلك من المداولات التي تجري في إطار المنظمة الذي يتسم بتعددية حقيقة في الأطراف، أمر مشجع.

١١ - ثيو - بن غورياب، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، اقترح أن تكون نقطة بداية المناسبة الحالية هي الافتراض المنطقي المبسط بأن هذا العالم يقطنه أناس يتمتعون بقدر كاف من الخلق القويم يمكنهم من العيش على مستوى لائق، وأناس لا يملكون ذلك المؤهل. وقال إن الكثيرين من الحضور يمثلون الفقراء ويلتقون بهم ويدعون لنصرتهم. وبغض النظر عن الاختلافات السياسية أو العقائدية التي كانت سبباً لفرقة الشعوب في الماضي، فإن أكبر عوامل التفرقة وأشدّها ظهوراً اليوم هو الفجوة التي تفصل الفقراء عن غيرهم.

١٢ - وهناك مؤشرات إلى أن الانتعاش الاقتصادي قد بدأ، ولعل العناصر الدافعة للاقتصادات الكبرى في العام أشد قوة مما كان متوقعاً. إلا أن الكثير من أجزاء العالم لا يزال يعاني الويلات، وهي ويلات قدر لها أن تبقى. ولا تزال أزمة العمالة في بدايتها، حيث تتزايد أعداد الناس الذين يكدحون كل يوم من أجل البقاء على قيد الحياة في البلدان الغنية والفقيرة

معاً. وإن كان هناك انتعاش فعلي، فإنه لم يشرع بعد في إيجاد الوظائف. ولا تزال إمكانية تفاقم البطالة قائمة وتجب معالجتها.

١٣ - ويجهد العالم في الوقت نفسه لمعالجة أزمة الأغذية، التي لا تتعلق بالإنتاج فحسب، بل تشمل التوزيع ونوعية الأغذية ورخص ثمنها أيضاً. وهناك حاجة لأن يبدل المجتمع الدولي جهود ضخمة من أجل إطعام ملايين الجوعى على نطاق العالم. وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ صنوان، ويمثلان أزمتين متلازمتين تهددان بقاء العنصر البشري. ولا بد من التوصل إلى اتفاق في مؤتمر كوبنهاغن بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر. وناشد المتحدث جميع البرلمانين الحاضرين العمل على استقطاب تأييد وزرائهم بغرض كفالة تحقيق تلك النتيجة.

لا فائدة من الحديث عن الانتعاش الاقتصادي ما دمنا نعمل على تدمير كوكبنا. فهو حديث لا معنى له.

ثيو - بن غورياب

١٤ - وأعرب المتحدث عن تعجبه لأن يكون العالم قادراً على التخلي عن مبلغ تريليون دولار لمساعدة المؤسسات المصرفية التي فشلت في السنة الماضية، لكنه غير قادر على تخصيص أقل نسبة من ذلك المبلغ من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن من واجب البرلمانين التفكير في تلك المفارقات والعمل على إيجاد توافق في الآراء حول الكيفية التي يجب أن تستقر عليها الأمور والسبل لتحقيق ذلك. وأضاف أن من واجبهم العمل على أن يكون صوت الشعوب مسموعاً في الأمم المتحدة، وعلى إيصال رسالة الأمم المتحدة إلى تلك الشعوب.

الجلسة الأولى: لحة عامة عن الاستجابة الدولية للأزمة

المشاركون في حلقة النقاش: كوامي سوندارام جومو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة؛ لوريتو غيورغياني، مساعد مدير شعبة الأسواق الناشئة بإدارة الاستعراض الاستراتيجية والسياسات التابعة لصندوق النقد الدولي؛ السيدة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبورغ لدى الأمم المتحدة ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ويرنر بوشرا، المدير التنفيذي لمؤسسة فريدريش إيبيرت (مديراً للنقاش).

١٥ - قام المشاركون في حلقة النقاش بالأشياء الموجزة أدناه، أثناء فحصهم لاستجابة للأزمة الاقتصادية والمالية. السيد جومو، استعرض جوانب قصور النظام المالي العالمي التي قادت العالم إلى الحالة المتردية التي يعيشها الآن. السيد غيورغياني، وصف استجابة صندوق النقد الدولي. السفيرة لوكاس، استعرضت الدور الاستباقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ما يتعلق بالأزمة. والسيد بوشرا طرح آراءه بشأن إصلاح إدارة التمويل الدولي.

١٦ - أدى عدم قيام نظام مالي دولي عامل وسليم في العالم، منذ انتهاء نظام بريتون وودز في عام ١٩٧١، إلى قصور وعدم سلامة الرقابة المالية على امتداد عدة عقود. واتسم عدد كبير من الاستجابات للأزمة الراهنة في مجال السياسات بالقصور الشديد ويقدر من ازدواجية المعايير.

١٧ - ولم تؤد العولمة المالية التي شهدتها العقود الثلاثة الماضية إلى تدفق الأموال الصافية من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة؛ بل تسببت في العكس من ذلك. وشابت المشاكل تدفقات الأموال القصيرة الأجل بوجه خاص، مما أسهم في حدوث فقاعات أسعار الأصول والشره الاستهلاكي. وتمخض ذلك عن مزيد من عدم الاستقرار، علاوة على تدني معدلات النمو. وعلى الرغم من أن التزعة الحمائية التجارية التقليدية لم تتسم بذات القدر من الحدة التي اتسمت به في فترة كساد الثلاثينات، مما أثار الأمل في عدم انحسار التجارة الدولية على نفس المستوى الذي شهدته تلك الفترة، فقد ظهرت على الرغم من ذلك أنماط جديدة من التزعة الحمائية من قبيل الحواجز المالية والقيود المفروضة على الهجرة.

١٨ - ويتعرض انتعاش الكثير من الاقتصادات إلى الإعاقة أيضاً جراء الغموض الذي يسبق بدء تأثير الجهود المحفزة وما يعرف من أن انتعاش الاستثمار لا يترجم بالضرورة إلى انتعاش في مجال العمالة. ويضاف إلى ذلك أن صندوق النقد الدولي صرف انتباهه، في السنوات الأخيرة على الأقل، إلى كفالة التوازن المالي في الاستجابة للأزمات، الشيء الذي أعاق على وجه الخصوص قدرة البلدان النامية على الاستجابة على نحو أكثر قوة. وهناك حاجة كبيرة إلى حدوث إصلاحات في النظم، ولا شك في أن الكثير من المسائل التي تمت معالجتها من خلال إنشاء نظام بريتون وودز ستكون في حاجة إلى الفحص مجدداً. بيد أن مقاومة إدخال إصلاحات رقابية على النظام المالي الدولي لا تزال مستمرة.

١٩ - وقد اعترف صندوق النقد الدولي من جانبه، وفي وقت مبكر، بأن الطبيعة العالمية للأزمة تتطلب إيجاد حلول ذات طبيعة عالمية. لذا تزعم الصندوق رسم سياسة منسقة للتوسع المالي (٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) للبلدان التي لا تزال قادرة على المناورة، وعمل بجد في الوقت نفسه مع الجهات المانحة الثنائية الأخرى من أجل كفالة حصول البلدان

النامية على التمويل المناسب الذي يمكنها من اتخاذ سياسات استيعابية داعمة للنمو الاقتصادي ونمو العملة.

٢٠ - ولتحقيق تلك الأغراض، زاد صندوق النقد الدولي موارده الإقراضية إلى ثلاثة أمثالها، وأدخل زهاء ٢٨٠ بليون دولار إضافية من السيولة في الاقتصاد العالمي، في هيئة حقوق سحب خاصة، خصصت ١٠٠ بليون دولار منها تقريباً للبلدان النامية. وزاد الصندوق أيضاً التمويل المقدم في حالات الطوارئ، حيث بلغت الالتزامات حتى تاريخه أكثر من ١٧٠ بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بترميم آلياته الإقراضية المتعلقة بالبلدان ذات الدخل المتوسط والدخل المنخفض معاً. واستحدث الصندوق آلية تأمين قطرية جديدة ليست لديها صلات بالبلدان ذات السجلات السياسية الجيدة، وحدّ من تدخله عبر شروط السياسات الملحقة بترتيبات القروض الاحتياطية التقليدية؛ وزاد حجم القروض غير الميسرة التي يمكن تقديمها، وأتاح إمكانية استخدام موارده لتمويل عجوزات الميزانية. وشهدت القروض الميسرة زيادة ملموسة، ويعتزم الصندوق تقديم قروض بدون فوائد إلى البلدان ذات الدخل المنخفض حتى نهاية عام ٢٠١١.

٢١ - وعلى خلاف ما حدث في أوقات الأزمات السابقة، تمكنت البلدان التي تُنفذ فيها برامج مدعومة من الصندوق من تفادي حدوث زيادات حادة في أسعار الفائدة وأسعار تحويل العملات، وخفضت بذلك إلى الحد الأدنى التكاليف المالية التي تتحملها الأسر المعيشية والشركات. وعززت البرامج المدعومة من الصندوق أيضاً اتخاذ تدابير لحماية بنود الإنفاق على برامج شبكات الحماية الاجتماعية، بل وأدت أيضاً إلى زيادة هذا الإنفاق. وكانت الزيادات في أسعار الفائدة متواضعة بصفة عامة مقارنة بأوقات الأزمات السابقة، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى إمكانية تفادي حدوث زيادات في معدلات التضخم بسبب تدهور أسعار العملات. وفضلاً عن ذلك، وفرت الدعم لسياسات الاقتصاد الكلي المصممة للمساعدة على التغلب على الكساد تدابير موجهة إلى استيفاء احتياجات المصارف من السيولة وحماية الأموال المودعة فيها.

٢٢ - وتمثل أحد العوامل الهامة الأخرى في أن هذه البرامج روجت للملكية القطرية لدى كل من الجهازين التنفيذي والقضائي، بأكثر مما حدث في السابق. وحُظيت خيارات السياسات التي اتخذتها السلطات في ما يتعلق بنظم أسعار تحويل العملات باحترام الصندوق في جميع الأحوال، واقتصرت شروط السياسات الملحقة بالقروض على مجالات الضعف الرئيسية، مثل إعادة رسملة المصارف وإصلاحها من أجل كفاءة الاستدامة المالية.

٢٣ - وكانت الأزمة العالمية بمثابة اختبار لولاية صندوق النقد الدولي، الذي تمكن من الاستجابة بدون إبطاء من خلال إصلاح طريقته لتقديم القروض والتعجيل بإعداد حزم تمويل كبيرة من أجل حالات الطوارئ. بيد أن المخاطرة تكمن الآن في أن البلدان قد تقرر، مثل ما حدث في أعقاب الأزمة الآسيوية، تكديس احتياطات عملات أجنبية لتأمين نفسها ضد حالات التوقف المفاجئ لتدفقات رأس المال وتفادي اللجوء إلى الصندوق حال حدوث أزمة أخرى. ومن شأن هذا أن يسهم في تجدد حالة عدم الاستقرار من خلال زيادة احتمالات التوازن على الصعيد العالمي. ويكون السؤال المطروح على الصندوق حينئذ هو ما إذا كان سيواصل تعزيز آلياته التمويلية على نحو يجعلها تبدو بمثابة بديل ذي مصداقية للتأمين الذاتي.

٢٤ - غير أنه يُرجح ألا تسفر أي من إصلاحات الصندوق عن شيء ذي بال إن لم تُعزز مشروعيته. ونتيجة لذلك، تمثل أحد القرارات التي أُتخذت في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤخرًا، في تسريع عملية إعادة تصنيف الحصص وتحويل بعض أسهمها إلى الأسواق الدينامية الناشئة والبلدان النامية، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢٥ - ويشتمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ثلاثة منتديات رئيسية تشجع قيام شراكة عالمية من أجل التنمية، هي: الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ والاستعراض الوزاري السنوي؛ ومنتدى التعاون الإنمائي. وقد أتاح الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٩ فرصة فريدة لقيام حوار بين أطراف فاعلة متعددة بشأن تأثير الأزمة الاقتصادية على التنمية، بما في ذلك المسائل المتصلة بميكلة آليات التمويل الدولية وإدارة الاقتصاد العالمي. وأبرزت المناسبة الحاجة الملحة لحدوث استجابة متماسكة ومنسقة للأزمة، وعالجت مسألة تعزيز عمليات المتابعة المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية وكفالة تنفيذ التزام السياسات المعلن عنها في توافق آراء مونتييري وإعلان الدوحة بشأن التمويل من أجل التنمية.

٢٦ - وساعد الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٩ على كفالة استمرار تركيز المجتمع الدولي على المسألة الحاسمة المتمثلة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليًا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، في غمار تداعيات الأزمة. ويجري الآن الإعداد لعقد المنتدى الثاني للتعاون الإنمائي، في تموز/يوليه ٢٠١٠، وسيجري التركيز فيه بوجه خاص على المسألة المتبادلة في مجال التعاون الإنمائي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، علاوة على اتساق طريقة إدارة العون من أجل التشجيع على قيام أشكال أخرى للتمويل من أجل التنمية.

٢٧ - وتتصل ولاية أخرى أسندها مؤتمر حزيران/يونيه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمبادرة منظمة العمل الدولية المسماة "التعافي من الأزمة: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص

العمل“، وعلاوة على ذلك، تتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر حزيران/يونيه ثلاث ولايات هامة أخرى مسندة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هي تحديدا تشجيع قيام استجابة منسقة للأزمة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛ واستعراض تنفيذ الترتيبات المبرمة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بهدف تعزيز التعاون بينهما؛ وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة في ما يتعلق بإمكانية تشكيل فريق خبراء مخصص معني بالأزمة وتأثيرها على التنمية.

٢٨ - وقد نشأت الأزمة الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الإفراط في الإقدام على المخاطر المالية، وأصابت عدواها حتى الاقتصادات التي اتبعت سياسات اقتصادية سليمة. وعوّت الأزمة بذلك الجوانب السلبية للعولمة غير الخاضعة للرقابة وما تشتمل عليه من خطر داهم نتيجة الهزة العنيفة التي تعرضت إليها الأسواق نفسها في النظام الرأسمالي. وهناك حاجة الآن إلى التمعن فيما وراء الحزم المالية المحفزة وسياسات الإنقاذ، التي ساعدت على زحزحة العالم بعيدا عن حافة الهاوية، والشروع عوضا عن ذلك في تنفيذ إصلاحات تتسم بالمسؤولية الاجتماعية وذات طابع ديمقراطي للمنظمات المالية المحلية والدولية.

٢٩ - ويمثل القطاع المالي أحد العناصر الحاسمة لأي نمو في السياسات، نظرا إلى أن دوره الأساسي يتمثل في جمع المدخرات لتصبح متاحة للاستثمار بصورة منتجة. وقد تجاهل القطاع المالي ذلك الدور تجاهلا كبيرا في السنوات الأخيرة، بسبب نظام الحوافز المخل وعدم وجود إطار فعّال للرقابة على السلوك داخل القطاع. وفي ضوء ما بدا جليا الآن من أن المؤسسات المالية ليست سوى مؤسسات عامة في واقع الأمر، نظرا إلى أن الدولة ستكفل استمرار بقائها في نهاية المطاف ما دامت ذات وزن كبير، تزداد أهمية إنشاء نظام عالمي قوي للرقابة، من أجل تفادي حدوث أزمة أخرى ذات حجم مماثل. ويتعين بناء الدعم السياسي لمثل هذه الإصلاحات الرئيسية التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي انطلاقا من مستوى الدولة ووصولاً إلى المستوى العالمي وهو المجال الذي يتعين أن يكون للبرلمانات دور فيه.

٣٠ - وأظهرت الأزمة أيضا أن نمط التفكير الذي كان سائدا في مجال الاقتصاد الكلي في السنوات الثلاثين الأخيرة غير صالح على الإطلاق، بسبب استناده إلى إلغاء الرقابة والخصخصة الكاملة وترك العنان للأسواق لتفعل ما تشاء. وعلى وجه التحديد، كان انعدام الرقابة على المنتجات المالية الغريبة، مثل مشتقات الأسهم والأوراق المالية، هو الذي مهّد السبيل إلى تبطل الملايين ووقوعهم في براثن الفقر.

٣١ - ويتمثل أول درس مستفاد من الأزمة في ضرورة إيجاد نظام اقتصادي عالمي يتسم بالشفافية والإدارة الديمقراطية. فقد سبقت خطى العولمة تنمية المؤسسات السياسية الضرورية لإدارتها. وتحتاج الأسواق العالمية إلى أطر سياسية ومؤسسات عالمية. وتمثلت إحدى الخطوات

المتخذة من أجل إقامة مؤسسة عالمية من هذا النوع في نشؤ مجموعة العشرين بوصفها منتدى للاجتماع على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وليس على مستوى وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية فحسب. وجاء قيامها نتيجة اعتراف الحكومات الكبرى بضرورة وجود نظامين عالميين معززين للتعاون والرقابة، لكنها خطوة لم ترتق إلى المستوى المطلوب. وتتسم المجموعة باثنين من جوانب القصور، هما: أنها نشأت من تلقاء نفسها وأنها ضعيفة من حيث المشروعية. ويشكو بعض الأعضاء الذين تم قبولهم فيها مؤخراً من أن دوائرها الداخلية تفتقر إلى الشفافية، وأن غالبية البلدان النامية ليست ممثلة فيها على الإطلاق.

٣٢ - وليست الحكومة مجرد مجموعة من أنظمة صنع القرار، فهي معنية أيضاً بالسياسات المتبعة، والمصالح التي تجري خدمتها، وتوازن العلاقات بين السلطات المعلنة والمستترة التي تشكل الحكومة. والشيء المفقود هو نشوء عولمة للتضامن لتكون صنواً لعولمة رأس المال والتجارة. وقد أوضحت الأزمة أن الكثير من شبكات السلامة قد اهترأت وأن ٨٠ في المائة من سكان العالم يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية المناسبة. ولكي تعالج الحكومات الأزمة الماثلة للبطالة والفقير، فإنها تحتاج إلى تطبيق سياسة نشطة لسوق العمل وإيجاد وظائف لائقة وتعميم الحماية والخدمات الاجتماعية لتشمل الجميع، وسيطلب ذلك ما بين ٣ و ١٠ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي، وفق حسابات منظمة العمل الدولية.

٣٣ - وعلى البرلمان أن تؤدي دور مساءلة الحكومات بشأن هذه المسائل وتعزيز الإصلاحات الضرورية. لكن ينبغي أن تفتن البرلمان، وكذلك صناع السياسات السياسية، إلى وجود مقاومة سياسية قوية للتغييرات الرئيسية. فقد أنفقت المصارف والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية زهاء ٣٠٠ مليون دولار على استقطاب تأييد الكونجرس للوقوف ضد تشديد الرقابة.

مناقشة

٣٤ - جرى الاتفاق بصفة عامة، أثناء المناقشات التفاعلية التي نشأت، على أن الأزمة المالية الدولية ألحقت خسائر فادحة بالبلدان النامية. وكشفت الأزمة عن الجوانب السلبية للعولمة: تفاقم عدم المساواة والفقير وانعدام العدالة؛ وزيادة حدة تداعيات أزمة الأغذية والطاقة السابقتين لها؛ وإبطاء وتيرة التجارة الدولية؛ وتهديد التقدم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ بل من شأن المعاناة التي تسببها الأزمة، وكذلك ازدياد عدم المساواة أن تهدد مؤسسات الديمقراطية التي لم يشند عودها بعد. ويجب على البلدان المتقدمة النمو تحمل مسؤولية أفعالها واتخاذ تدابير لإزالة آثار الأزمة، لكن عدة وفود أعربت عن تشككها فيما إذا كانت تلك البلدان مدركة لتلك المسؤوليات في الأساس.

٣٥ - واستشرى أيضاً شعور بأن الشروط التي كان صندوق النقد الدولي يضعها حتى وقت قريب على القروض المقدمة إلى البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، قد أعاقت نمو تلك البلدان إعاقه بالغه، بأن جعلت منافستها في السوق العالمية صعبة أو مستحيلة بشكل رئيسي. وتمثلت النتيجة في فقدان الوظائف وازدياد حدة الفقر وتفاقم انعدام الأمن. ولا بد من إزالة ازدواجية المعايير في النظام المالي الدولي: إذ لم يعد في مقدور البلدان النامية استمرار الخضوع للممارسات التي لا تُطبق على البلدان المتقدمة النمو. ويتشابه حال البلدان الأفريقية في كونها ضحية للتعريفات التي تفرضها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ضد بعضها البعض، بينما أرغمتها شروط القروض حتى الآن على تخفيف التعريفات الخاصة بها كي تصبح منتجات العالم النامي أرخص سعراً من المنتجات المحلية في أسواق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٦ - يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف معاناة أقل البلدان نمواً، لا سيما من خلال الإعفاء من الديون الخارجية بدون شروط، وإتاحة إمكانية وصول منتجاتهم إلى الأسواق بدون دفع رسوم أو تعريفات جمركية.

ما ينتظر المعوزين أدهى وأمرّ.

محمد همايون خان، عضو مجلس الشيوخ في باكستان

٣٧ - واتضح من الرد على التساؤلات بشأن الآثار المترتبة على رغبة بعض البلدان في تكديس الاحتياطات للبقاء بمأمن من هذه الأزمات في المستقبل أن هذا النهج لا يتسم بارتفاع التكلفة فحسب، بل يستبعد أيضاً الأموال التي يمكن توظيفها في الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على الهياكل الأساسية. ويجذب كثيراً الاعتماد على جهة إقراض يمكن اللجوء إليها كمالأخيراً، على غرار صندوق النقد الدولي مثلاً، في هذه الظروف، لكن ذلك يعني بالمقابل أن الصندوق يجب أن يتكفل بالأداء تؤدي أدواته الإقراضية نفسها إلى عزوف البلدان عن اللجوء إليه. ويعني ذلك أيضاً أنه يتعين أن يملك الصندوق ما يكفي من المال للإقراض، وسيكون من الحيوي في هذا الصدد الحصول على دعم البرلمانين لزيادة موارد الصندوق.

٣٨ - وأثار البرلمانيون النقاط التالية أيضاً:

(أ) لقد اندلعت الأزمة في العالم المتقدم النمو، ولم يكن للبلدان النامية أي دور في تفجيرها؛ ولا ينبغي أن تترك هذه البلدان لتواجه آثارها السلبية بمفردها. إذ يعني ذلك أن يطلب إلى ضحايا المشكلة إيجاد حل لها على حسابهم، بدون تزويدهم بالوسائل اللازمة

للقيام بذلك. ويتميز الإنعاش فيما يبدو حاليا بهشاشته البالغة، وتستوجب المحافظة عليه مضاعفة تنسيق الجهود على جميع مستويات السياسة العامة لكفالة رسوخه وتوفيره لفرص عمل، لا كفالة النمو فحسب؛

(ب) لا يجب أن تستخدم الأزمة ذريعة لتنصل البلدان المتقدمة النمو من التزاماتها، ولا سيما الالتزامات التي تقضي بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بصفة مساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية وتوفير إمكانية وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون دفع رسوم أو الخضوع لنظام الحصص. وفي الوقت نفسه، لن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية سوى جزء من الحل، لا الحل بأكمله. ومن المهم تجنب تهيئة مناخ يعزز الاتكال عليها؛

(ج) يكتسب إلغاء الإعانات الزراعية غير المنصفة في الولايات المتحدة وأوروبا، التي تضعف الأسواق في أفريقيا، أهمية كبرى في مجال إصلاح الاقتصاد العالمي؛

(د) قد تكون السياسة الحمائية استجابة طبيعية من بعض البلدان للأزمة، ولا سيما في مواجهة الارتفاع غير المعهود لمعدلات البطالة، لكن لا بد من تقييم آثارها الاقتصادية النهائية بعناية على الصعيدين الوطني والعالمي. وينبغي أن يظل الهدف هو السعي إلى تحقيق اقتصاد عالمي أكثر انفتاحا؛

(هـ) على الرغم من أن دور دولار الولايات المتحدة باعتباره العملة العالمية للاحتياطيات قد أسهم في نشوء الأزمة، لا يُرجح أن يتغير الوضع قريبا. ويمكن البحث عن بدائل في الأجل المتوسط ربما بالاستناد على حقوق السحب الخاصة؛

(و) ظل العديد من المشاكل التي كشفت عنها الأزمة قائما منذ أمد طويل، وقد نوقشت سبل علاجها مرارا وتكرارا. إلا أنه يتعين اتخاذ إجراءات ملموسة، لا سيما عن طريق تعميق الإصلاحات الجارية لإدارة مؤسسات بريتون وودز؛

(ز) قد تشكل الأزمة فرصة لإدراج آليات مبتكرة في مجال التمويل الإنمائي، من قبيل فرض ضريبة دولية على المعاملات النقدية، أو ضريبة على السفر الجوي، أو إنشاء صندوق لتحقيق الاستقرار استنادا إلى فئة المخاطر التي تنطوي عليها الأصول. ولن تساعد هذه الوسائل في جمع الأموال من أجل التنمية فحسب، بل يمكن أن تحدّ كذلك من المضاربات المالية؛

(ح) ترك قيام مجموعة العشرين بوصفها مركزا للإدارة الاقتصادية في العالم أشياء كثيرة عالقة في النفوس: فهذه المجموعة لا تمثل البلدان النامية تمثيلا كاملا؛ ومستعدة عنها كليا كذلك أقل البلدان نموا التي يستشري فيها الفقر.

الجلسة الثانية: تحقيق إنعاش مراعى للبيئة: حلول من أجل اقتصاد أكثر استدامة

المشاركون في المناقشة: السفير هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة؛ مايكل رينير، باحث أقدم ومدير مشروع الأمن العالمي في معهد الرصد العالمي؛ جيمس غوستاف سبيث، عميد كلية الدراسات الحرجية والبيئية في جامعة يل؛ جو سوينسون، عضو البرلمان، المجموعة البرلمانية المعنية باقتصاد الرفاه في المملكة المتحدة (مديرة المناقشة).

٣٩ - في معرض دراسة المشاركين في المناقشة لمسألة تحقيق إنعاش مراعى للبيئة، تحدث السفير بوري عن العلاقات القائمة بين الأزمة الاقتصادية وتغير المناخ، وتناول السيد رينير بعض الجوانب التقنية لما قد ينطوي عليه هذا الإنعاش فعليا، وناقش كل من البروفسور سبيث والسيدة سوينسون بعض الجوانب المتعلقة بضرورة تغيير أسلوب قياس نجاح الاقتصادات.

٤٠ - وتمثل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ومشكلة تغير المناخ مجموعتين متميزتين، وإن كانتا مترابطتين، من القضايا. هناك توتر متزايد بينهما، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو. ويجب أن يقوم حل مشكلة تغير المناخ على مبدأ المسؤوليات المشتركة والتمايز من أجل أن يحظى بقبول عام، وأن يستند إلى البعد التاريخي للمسؤولية والأسباب. ويجب أن يسلم هذا الحل أيضا بالضرورة الحتمية لتعجيل وتيرة النمو في البلدان النامية، وأن تتأصل فيه كليا مسألة الإنصاف.

٤١ - ويعد تطوير تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة ونشرها شرطا حاسما. والمسألة التي تواجه العالم النامي هي كيفية الحصول على هذه التكنولوجيات بأسعار متهاودة، مما يستدعي إيجاد حل تستخدم فيه الجوانب المرنة في نظام حقوق الملكية الفكرية.

لا تدعوا أية أزمة حادة تضيق هباء.

مايكل رينير، نقلا عن رام إيمانويل، كبير الموظفين في البيت الأبيض.

٤٢ - وقد ركزت الاستجابة للأزمة العالمية حتى الآن على تنشيط النمو الاقتصادي عن طريق البرامج التحفيزية. وفي حين أعرب عن بعض المخاوف بشأن مدى عدم إضرار التدابير التحفيزية بالبيئة، لوحظ أنها تدابير مؤقتة أُتخذت في فترة أزمة اقتصادية ولا ينبغي أن يُنظر إليها كحل لمشكلة تغير المناخ. وهناك بالأحرى حاجة للتركيز على كيفية إشراك القطاع الصناعي والمستهلكين في تنفيذ تدابير غير ضارة بالبيئة، مما سيتطلب إحداث تغييرات في أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك، لا سيما في العالم النامي. ويمكن للبرلمانات أن تضطلع بدور هام في كفالة الموافقة على هذه التحولات الحتمية، من خلال توضيح ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة تغير المناخ للناخبين، ومن خلال وضع الحوافز المطلوبة في مجال السياسات لمكافحة. وفي حين يدرك العالم النامي أنه يتعين عليه أيضا اتخاذ إجراءات إلى جانب الدعم المالي والتكنولوجي الذي يحصل عليه من العالم المتقدم النمو، يجب أن ينتبه الجميع إلى أن سمات معدل الانبعاثات للفرد الواحد في البلدان النامية تتعارض بشدة مع سماته في البلدان المتقدمة النمو.

٤٣ - ويمكن اعتبار الأزمة فرصة سانحة لتنفيذ تدابير للقيام بأمر كان يصعب أو يستحيل تنفيذها من أجل التصدي للأزميتين الاقتصادية والمناخية معا. وقد عقدت آمال عريضة على إحراز تقدم ملموس على هاتين الجبهتين، في إطار مجتمع المنظمات غير الحكومية ومحافل أخرى، لكن يسود حاليا شعور بأن المجتمع الدولي قد لا يكفل تحقيق تلك الآمال. وتنطبق صفة عدم الإضرار بالبيئة إلى حد ما على نحو ١٥ في المائة فقط من مجمل الإنفاق التحفيزي على الصعيد العالمي، وتنخفض هذه النسبة بشكل خاص في أوروبا وأمريكا الشمالية. ولم تُحسم بعد مسألة ما إذا كان إعداد اتفاقية جديدة بشأن عدم الإضرار بالبيئة سيظل مجرد أمنية في الأغلب، أو أنه يمكن ترجمتها فعليا إلى مجموعات هادفة من السياسات والتغييرات.

٤٤ - لقد انشغل العالم بفكرة إمكانية الاعتماد على الأدوات القائمة على الأسواق في تنفيذ العمل السياسي الصعب، وأن حفنة من الحوافز والنداءات الموجهة إلى المؤسسات التجارية ستحل المشكلة. لكن هذه الأدوات لن تكون فعالة إلا إذا استُخدمت في إطار سياسات عامة قادرة على استقرار المستقبل. ويتطلب ذلك بالمقابل أن يتحلى كل من الزعماء والبرلمانات بالشجاعة السياسية اللازمة لتحديد الشكل الذي ينبغي أن تتخذه هذه السياسات العامة. وعلى الحكومات أن تبذل المزيد من الجهد في سبيل تحديد ولايات ومعايير طموحة لدفع عملية التحديد غير الضار بالبيئة إلى الأمام.

٤٥ - وسيشمل ذلك، ضمن أشياء أخرى: توازنا أفضل في وسائل النقل وشبكاته؛ وسبلا أكثر كفاءة لتنظيم الشبكات الكهربائية؛ وشبكات خطط ذكية؛ وخطوط إمداد أكثر

كفاءة؛ وتقبلا أفضل لإمدادات الطاقة المتجددة. وستكون هناك حاجة إلى تحقيق طفرات تكنولوجية عوضا عن إدخال تحسينات محدودة. بل ستتوفر إمكانيات هائلة لإدخال التحسينات وتحقيق الوفورات بمجرد تطبيق أفضل للممارسات المعروفة على الصناعات القائمة. وببساطة شديدة، يتعين على العالم إيجاد سبل لتصنيع منتجات أكثر قابلية للاستدامة وللتصليح: لأن استمرار ثقافة الإهدار يعني أن نظل نراوح مكاننا. وهناك حاجة إلى تحويل تركيز الاقتصاد من الاستمرار في بيع المنتجات بلا حدود إلى بيع الخدمات، مما يقلل بالتالي حجم استغلال الموارد وإنتاج العناصر الغريبة على البيئة.

نموذج للاقتصاد السياسي يحقق الثروات الهائلة للأقلية، والفقر للأغلبية، وينذر بكارثة
بيئية للجميع ...

البروفسور جيمس غوستاف سبيث.

٤٦ - ومن الواضح أن حسامة أزمة المناخ لم تُقيّم تقييما كاملا. ويعتقد الكثيرون أن تحديد التنبؤ بارتفاع درجات الحرارة بدرجتين مئويتين يجافي الواقع، وأن العالم يسلك سبيلا سيؤدي إلى ارتفاع في درجات الحرارة يتراوح بين ٤ و ٦ درجات في القرن الحالي، مع ما يترتب على ذلك من نتائج مدمرة. ورغم ذلك، يعزف الزعماء السياسيون عن التصدي لهذه الأزمة. وفي غضون ذلك، يستمر استفحال الفقر الشامل في العالم، والتفاوتات الهائلة والمتزايدة في الدخل، والخطر الداهم لنقص الأغذية والمياه، وتتفاقم حدة كل ذلك الآن بسبب الكساد العالمي الذي يسببه تهور المحازفات والمضاربات المالية وفشل الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الأخرى في تنظيم القطاع المالي والقطاعات الأخرى على نحو سليم.

٤٧ - ومن أجل التصدي لجميع هذه الأزمات معا، لن يكفي مجرد الاستمرار في استعجال الأدوات والنُهُج والسياسات التي نعرف أصلا كيف نستخدمها: فعلينا أيضا أن نغير أسس النظام التشغيلي للاقتصاد العالمي. وسيعني ذلك الاعتراف بأن نموذج التنمية الحالي يقود العالم مباشرة إلى كارثة عالمية. وعلينا أن نتخلى عن هذا النموذج بأسرع ما يمكن. وهناك نماذج عديدة جيدة ومفيدة يمكن النظر فيها، لكن السؤال الأهم هو: ما نفع الاقتصاد إن لم يكن هدفه تحقيق رفاه البشر بجميع أبعاده؟ وقال البروفسور سبيث: ”إننا بحاجة إلى اقتصاد مستدام حقيقة، اقتصاد لا يعطي الأولوية القصوى إلى الأمور التي تحظى اليوم بالأولوية بل إلى استدامة البشر، واستدامة الكوكب، واستدامة فرص العمل والمجتمعات المحلية. لكننا لن ننتهي أبدا إلى النهج السليم ما لم نتجاوز نظامنا الحالي للحسابات القومية، المولع بالنتائج

القومي الإجمالي، ونضع نظاما جديدا لمؤشرات الرفاه الاجتماعي لتسترشد به مجتمعاتنا. وترسل المؤشرات الحالية إلينا إشارات سيئة جدا بشأن نجاحنا في ذلك“.

٤٨ - ويتسم الاستهلاك الحالي والنمو السكاني المتوقع بعدم قابليتهما للاستدامة المتبادلة: وسيستدعي ذلك أن يتمتع الناس في تقييمهم الفعلي للأشياء. وفي المملكة المتحدة، كان الناتج القومي الإجمالي قبل ٢٥ عاما يساوي خمس ما هو عليه اليوم، لكن الحياة لم تعد مرضية بنفس القدر. وتتسق هذه النتيجة مع مفارقة إيسترلين، أي أن كسب المزيد من المال بعد تحقيق مستوى معين من الدخل لا يجعل المرء أكثر سعادة.

٤٩ - وحيثما تمت تلبية الاحتياجات الأساسية للناس، خرج الاستهلاك عن السيطرة، بسبب اعتباره أمرا محمودا على الدوام. فالناس يعيشون تحت وطأة ضغوط مستمرة بسبب وسائط الإعلام والإعلانات التجارية التي تدفعهم إلى طلب المزيد من السلع المادية بلا انقطاع. ولزيادة جهد العمل ورفع معدل الاستهلاك ثمنهما، سواء بالتأثير على الصحة أو العلاقات أو البيئة، لكنه ثمن غير ملحوظ في القياس الحالي للناتج المحلي الإجمالي. ويتعين إيجاد أداة جديدة لقياس السعادة الفعلية والرضا في الحياة.

٥٠ - وعلى الرغم من أن القول بانخفاض معدل النمو لا ينطبق بعد على معظم البلدان النامية، حيث نصيب الفرد من الاستهلاك ضئيل للغاية، وأثره على البيئة العالمية أقل بكثير من أثره في البلدان الغنية، يجب ألا تغفل البلدان النامية أيضا عن هذه المشكلة ويمكنها أن تشرع بالفعل في تطبيق حلول معقولة التكلفة.

٥١ - وتتيح فترة الكساد فرصة مناسبة لإعادة التفكير في الأمور. وعلى الرغم من أن البلدان النامية تحتاج بوضوح إلى زيادة ناتجها الاقتصادي بغرض تحسين نوعية حياة شعوبها، فقد آن الأوان لنبد الفكرة القائلة إن هذا يصح في كل مرحلة من مراحل التنمية. وأن الأوان في المجتمعات التي تمكنت من تلبية الاحتياجات الأساسية، لترجمة تزايد الإنتاجية إلى تناقص في ساعات العمل، وإتاحة الفرص للمزيد من أوقات الفراغ والأنشطة الاجتماعية والحياة الأسرية، عوضا عن ترجمته إلى سعي دائم وراء كسب أجور أعلى واقتناء مزيد من السلع المادية.

المناقشة

من الذي يتعين عليه أن يضحى: من ليس لديه أي شيء، أو من يعيش في الاقتصاد يتسم بالبذار؟

عبد القادر شرار، عضو برلمان، الجزائر.

٥٢ - في المناقشة التي تلت ذلك، عرض بعض البرلمانيين ما تقوم به بلدانهم للحد مما تطلقه من انبعاثات الكربون، ولتشجيع إعادة تدوير نفايات المواد القابلة لإعادة الاستخدام.

٥٣ - وإذ يوجد اتفاق عام على أن الاقتصاد غير الضار بالبيئة يتطلب تقديم توضيحات، فقد أُعرب عن العديد من الآراء المختلفة عن كيفية تحمل الناس لهذه التوضيحات، ولا سيما في البلدان النامية. ومن الواضح أن نموذج الاقتصاد الذي يركز بقدر أقل على إنتاج المواد لا ينطبق بعد على معظم البلدان النامية. واتفق العديد من المندوبين على أن أسباب تغير المناخ تكمن في أنماط الاستهلاك والإنتاج في العالم المتقدم النمو؛ وعليه إذن تقع مسؤولية أخلاقية لتصحيح الوضع. بيد أن الكوارث المناخية الناجمة عن ظاهرة الاحترار العالمي تحدث في البلدان النامية أكثر منها في البلدان المتقدمة النمو، مما يخفف الضغط على هذه الدول كي تتخذ الإجراءات اللازمة. لكن في غياب العمل المتعدد الأطراف من جانب البلدان المتقدمة النمو، التي سببت المشكلة في المقام الأول، لن تقدر فرادى البلدان النامية على حل المشكلة بمفردها.

٥٤ - وحتى البلدان النامية التي اعترفت بأنه يتعين عليها تقديم المساعدة في التحول إلى اقتصاد غير ضار بالبيئة، تعتبر أنها تحتاج إلى دعم مالي كبير كي تتمكن من ذلك. وأشار بعض المشاركين إلى أن إعفاء البلدان النامية من ديونها الخارجية يؤدي إلى تحرير موارد تمكّنها من دفع جزء من الثمن اللازم لأن يكون الاقتصاد غير ضار بالبيئة.

٥٥ - وأشار أيضا إلى أنه على الرغم من أن جميع الدول اتفقت على وجوب القيام بشيء ما، فإن الجميع في انتظار من يتعهد بذلك أولا. وهذا هو الشلل بعينه؛ إلا أنه إذا كانت بعض البلدان غير مستعدة للتحرك، فعلى البلدان الباقية المضي قدما من دونها. وسرعان ما سيضطر المتقاعدسون إلى مواكبة خطوات الزعماء بسبب الإحراج وضغط الرأي العام. ومن هنا تتبع مسؤولية البرلمانيين عن دعوة حكوماتهم إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. والمطلوب هو التأكيد على ضرورة اقتسام المنافع بدلا عن البحث فيمن يتحمل الوزر.

٥٦ - وهناك إمكانيات تقنية هائلة لتسيير الأمور بشكل مختلف، لكن هناك أيضا مصالح خاصة قوية جدا في البلدان الصناعية العريقة التي تؤمن بفائدة بقاء الاقتصاد على حاله.

ويجب اتخاذ تدابير لضمانة العمال ومجتمعاتهم المحلية بأن الاقتصاد لن يتوقف فجأة، وأن التغيير الحتمي سيكون عوناً لهم. وفي واقع الأمر، يشكل مستوى التنمية المنخفض في بعض بلدان الجنوب بالفعل فرصة لتنفيذ حلول غير ضارة بالبيئة في مسيرتها صوب تحقيق التنمية، وهي لا شك تملك الحق في ذلك، بدلا من أن تظل أسيرة لذات الأخطاء التي وقع فيها الشمال عندما تبنت نهج التصنيع. ويؤدي التحضر في البلدان النامية إلى تكرار العديد من أنماط الاستهلاك نفسها التي طالما أثرت على العالم المتقدم النمو، مثل الإفراط في الاعتماد على استخدام السيارات. ولا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة هذا الأمر.

٥٧ - ومن الضروري تغيير طريقة حياة الناس، على الرغم من أن الناس في بلدان كثيرة جدا يظلون مشغولين فقط بالتمسك بأهداف الحياة نفسها. وتتمثل الرسالة التي يتعين على البرلمانيين نشرها في نهاية المطاف في أن أي تحسن في كفاءة استخدام الطاقة لم يواكب أبدا التزايد المستمر في الاستهلاك؛ ويجب كبح الاستهلاك في حد ذاته، وليس مجرد إصلاحه ليعطي منتجات غير ضارة بالبيئة. ويمكن للبلدان النامية أيضا أن تتنبه إلى المشكلة وتبدأ في تطبيق حلول معقولة التكلفة. فيمكن، على سبيل المثال، استخدام الإقراض المتناهي الصغر بحيث يحقق الأهداف المرجوة.

٥٨ - وينبغي اتخاذ أساس بين الاستمرار في النموذج الاقتصادي والاجتماعي القائم، مع بعض التعديلات، مثل استحداث مصادر للطاقة المتجددة؛ وبين القطيعة الكاملة مع ذلك النموذج والانتقال إلى اقتصاد الرفاه، بالتخلي عن الاعتقاد بأن الأكثر أفضل دائما.

٥٩ - وشدد النواب على النقاط التالية:

(أ) أن مساعدة البلدان النامية للسير في ركاب تنمية أكثر استدامة يتطلب من البلدان المتقدمة النمو تقديم دعم قوي، في المجالين المالي والتكنولوجي معا. ويجب أن تسترشد السياسات في جميع المواطن بمبادئ المسؤوليات المشتركة والمتباينة، في الوقت نفسه؛

(ب) أن التحول إلى اقتصاد غير ضار بالبيئة يتطلب التزاما بتغيير نمط الحياة. ولن يواكب أي تحسن في كفاءة استخدام الطاقة التزايد المستمر في الاستهلاك أبدا؛ ويجب كبح الاستهلاك في حد ذاته، وليس مجرد إصلاحه ليعطي منتجات غير ضارة بالبيئة؛

(ج) أن الزخم من أجل التغيير لا ينبغي أن يصدر عن القادة السياسيين فحسب؛ بل لا بد من توافر مزيد من الوعي العام بالحاجة الملحة لاتباع نهج جديد. وفي الوقت نفسه، تكون الحلول القائمة على السوق ضرورية، ولكنها غير كافية لدفعنا نحو بناء اقتصاد غير ضار بالبيئة: فدور السياسات العامة دور مركزي؛

(د) أن تدابير السياسات العامة المتخذة لمكافحة الاحترار العالمي - بتحسين العزل الحراري للمنازل ورفع كفاءة استخدام الطاقة فيها، على سبيل المثال - يمكن أن تولد فرصا للعمل، فتسهم أيضا في مواجهة الأزمة الاقتصادية؛

(هـ) أنه ينبغي تقديم مزيد من الحوافز للجامعات لإجراء الأبحاث في مجال الطاقة المتجددة؛

(و) أنه يتعين على الأمم المتحدة وضع مؤشرات بديلة للحسابات الوطنية من أجل قياس أداء الاقتصادات، من حيث كونها تخدم حقا مصالح الناس والمجتمعات والطبيعة؛ وتساهم حقا في تحقيق السعادة والرضى. فلا ينبغي أن يكون الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الرئيسي للتقدم البشري.

الدورة الثالثة: معالجة الآثار الاجتماعية للأزمة: شبكات الأمان والمنافع العامة وحقوق العمال

المحاضرون: ماكس سيسولو، رئيس الجمعية الوطنية، جنوب أفريقيا؛ وجيرالدين فريزر - موليكيتي، مديرة، فريق الحكم الديمقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وغيرت روزنثال، الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة؛ ومارتن خور، مدير، مركز الجنوب؛ وتشارلز آبي، مدير تنفيذي، برنامج التنمية الأفريقي، المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي (مديرا للنقاش).

٦٠ - أثناء النظر في الآثار الاجتماعية للأزمة، أدلى السيد سيسولو، رئيس الجمعية الوطنية، ببعض التعليقات عن هذه الأزمة من وجهة نظر جنوب أفريقيا؛ وتحدثت السيدة فريزر - موليكيتي عن التمكين القانوني للفقراء؛ وعرض السفير روزنثال آثار الأزمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واقترح السيد خور بعض المتكررات بشأن مسألة ديون البلدان النامية؛ وتكلم السيد آبي على الحاجة إلى وجود أنظمة للحماية الاجتماعية.

٦١ - وأعاد الاضطراب الحالي الجدل القديم بشأن أفضل الطرق التي يتعين بها على الحكومات أن تستجيب للأزمة الاقتصادية إلى الواجهة. ولا يعتقد سوى عدد قليل من الاقتصاديين اليوم أن على الحكومات ألا تتدخل لدعم النشاط الاقتصادي: إذ تتركز المناقشة أساسا على ماهية المجموعات الملائمة من السياسات الواجب انتهاجها للتصدي لأزمة تسبب في حدوثها الجشع وعدم الكفاءة في القطاع المالي؛ لكن زادت حدتها سياسات الخصخصة وتحرير التجارة وتحرير سوق العمل التي أثبتت في العقود الأخيرة. وآثار هذه السياسات -

المتثلة في ركود الأجور والتخفيضات في مخصصات الحماية الاجتماعية وتآكل حقوق العمال - دليلا على إخفاق هذه السياسات.

٦٢ - وأدت الأزمة المالية والركود الاقتصادي على الصعيد العالمي إلى نشوء تحديات اقتصادية خطيرة بالنسبة لجنوب أفريقيا، بما في ذلك انكماش الاقتصاد بنسبة ١,٩ في المائة، وانخفاض عائدات الضرائب، وزيادة الاقتراض، وزيادة عجز الميزانية، وارتفاع الضغوط على البرامج الاجتماعية، وكذلك تسجيل انخفاض بنسبة ٣,٤ في المائة في مجموع العمالة، في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أبرم ممثلو الحكومة وقطاع الأعمال والعمال والمجتمع المحلي، اتفاقا يهدف إلى التصدي لأثر الأزمة على الاقتصاد الحقيقي. وتشمل بعض العناصر الرئيسية لهذا الإطار مجموعة من التدابير الرامية إلى مواجهة تقلبات السياسات المالية والنقدية بغرض دعم النشاط الاقتصادي؛ والتوسع في برنامج الاستثمار العام؛ وتشجيع المشتريات المحلية من اللوازم والخدمات بغية دعم مستويات العمالة؛ وصياغة استراتيجيات لمساعدة القطاعات الضعيفة؛ ووضع حوافز للاستثمار من أجل إيجاد وظائف "غير ضارة بالبيئة".

٦٣ - ونفذت جنوب أفريقيا أيضا مجموعة متنوعة من حوافز ذات عناصر اقتصادية واجتماعية، من بينها الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة؛ وإنشاء نظام للمنح الاجتماعية؛ وتطبيق ممارسات عميقة الأثر وواسعة النطاق للوفورات؛ وإعادة ترتيب الأولويات. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت الحكومة بانخفاض الإيرادات، واقترضت لأول مرة بغرض حماية الإنفاق العام.

٦٤ - وتضطلع البرلمانات بدور شديد الأهمية في التصدي للأزمة المالية العالمية، من خلال الإشراف على الإجراءات الحكومية الهادفة إلى التخفيف من آثارها، وكفالة أن تتشكل سبل عيش الناس من خلال تنفيذ أفضل السياسات الاقتصادية المتاحة. وتمثل الأزمة المالية العالمية فرصة للبرلمانات كي تعزز صورتها لدى الرأي العام من خلال بذل جهود كبيرة وفعالة لكفالة أن تظل الحكومات خاضعة للمساءلة، وأن تلي احتياجات حتى أضعف الناس في المجتمع.

٦٥ - يستند التمكين القانوني للفقراء على اتباع نهج للتنمية يعرّف الفقر بأنه انعدام الحقوق والحماية والفرص. وغالبا ما يعاني الفقراء الأمرين جراء الفقر المدقع، لأن النظم والآليات القانونية لا تحمي حقوقهم الاقتصادية. وبذلك يصبح تمكين الفقراء رهنا باتباع نهج شامل للقضاء على الفقر، يجمع بين دعمي القانون وحقوق الإنسان، والنظريات الاقتصادية عن الحوافز والأسواق. وهو يتطلب أيضا تركيزا قويا على حقوق كسب الرزق، ويهدف إلى تعزيز الاندماج والتنمية البشرية.

٦٦ - ونظرا إلى أن تركيز جدول أعمال التمكين القانوني ينصب على الحقوق الاقتصادية والكيفية التي تسهم بها تلك الحقوق في الحد من الفقر، فإن له أصداء سياسية قوية. وفي كثير من البلدان النامية، يمكن أن تكون مسائل حقوق الملكية أو العمل أو إقامة المشاريع حساسة للغاية، لكنها عندما ترد في سياق العدالة والكفاءة، تقلل المقاومة السياسية لتمكين الإصلاحات السياسية بشكل كبير.

٦٧ - وتترافق الأزمات المتعددة الحالية بآثار سياسية كذلك. وبما أن البلدان تسعى إلى إيجاد حلول للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها، يجب عليها أن تحرص على اغتنام هذه الفرصة لتيسير إحداث التغييرات المطلوبة على مستوى الإدارة العالمية والإقليمية والوطنية ليكون لها أثر على المشاكل الواقعية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم. وسيكون تنفيذ إعادة الهيكلة المطلوبة وسيلة لكفالة تحقيق تعددية الأطراف دائما، وكفالة تمكن الأمم المتحدة من أداء الدور المركزي الذي يتعين عليها أدائه، مع تركيز اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خاصة على جدول أعمال التنمية.

٦٨ - وفي بداية الألفية، كان معدل النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دون المتوسط، وكان انتشار الفقر يتراجع، لكن ببطء شديد؛ وكان توزيع الدخل إما في تدهور أو في ركود. وعكست تلك التوقعات وجود نموذج اقتصادي يعتمد على السوق، ويعاقب القطاعات الأقل قدرة على الدفاع عن أنفسها. فكان ذلك النموذج، ولا يزال، نموذجا استبعاديا.

٦٩ - إلا أنه طرأ بعدئذ تغيير ملموس بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨. حيث ازدادت النفقات الاجتماعية بشكل ملحوظ، فكان لها تأثير كبير. وتقلصت، نتيجة لذلك، نسبة الفقر من ٤٤ في المائة إلى ٣٣ في المائة، في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩؛ وانخفض معدل انتشار الفقر المدقع من ١٩,٤ في المائة إلى ١٢,٩ في المائة، خلال الفترة ذاتها. وفي الوقت نفسه، تحسنت معدلات النمو. وعلى الرغم من أن هذه التغييرات لم تكن بأي حال من الأحوال تغييرات مذهلة، فقد كانت كافية لإحداث تأثير في مجال توليد فرص العمل. وتحسن لذلك توزيع الدخل في معظم بلدان المنطقة.

٧٠ - وشهدت السنوات الأولى من هذا القرن ابتعادا كبيرا عن الاتجاهات السابقة، وعكست بوضوح مدى تأثير السياسات العامة على نحو يتناقض مع نهج السماح للسوق بممارسة فعلها السحري المفترض. وتمثل العنصر الرئيسي للنهج الجديد في حدوث زيادة كبيرة في النفقات العامة الشاملة، التي قابلتها زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية، وارتفاع في

نسبة النفقات التي تخصصها الحكومات للمجالات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وحماية أضعف الفئات.

٧١ - غير أن الاتجاهات الإيجابية لتلك السنوات الثماني بدأت تتعثر، في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، مع الزيادة السريعة في أسعار الوقود الأحفوري، التي انعكست في هيئة زيادات كبيرة مماثلة في أسعار معظم المواد الغذائية الأساسية. وكان تأثير الأزمة مزدوجة على الشرائح الأفقر من السكان مدمرا، حيث بدأ مؤشر انتشار الفقر المدقع في الارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠٠٨. وجاءت الضربة التالية من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، التي أدت إلى انخفاض فرص العمل، وتشديد شروط الائتمان، وحدوث تقليص حاد في التحويلات الأسرية من الخارج، وفرض مزيد من القيود المالية على النفقات العامة. وتعين على السياسات العامة التحول من تشجيع الزيادة التدريجية للرخاء إلى إنقاذ الناس من السقوط في براثن الفقر. إلا أن المفارقة تكمن في أنه عندما تنشأ حاجة ماسة إلى تدخلات القطاع العام، فإنه يواجه أكبر المعوقات: مثل تأثير الأزمة المالية على الإيرادات الضريبية على نحو سلبي جدا يحد بشكل كبير من قدرة الحكومات على إجراء التدخلات العامة لمكافحة الأزمة، ويمكن أن يتفاقم هذا الانكماش المالي جراء الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية عندما تلجأ البلدان إليها طلبا للمساعدة.

٧٢ - وفي الوضع الراهن، يمثل تفادي حدوث أزمة ديون جديدة إحدى الأولويات الرئيسية للبلدان النامية. وكان كثير من أفقر البلدان قد بدأ أخيرا الخروج من أزمة الديون القائمة؛ لكن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير الآن إلى أن العديد من البلدان النامية تقف مرة أخرى على شفا التخلف عن الدفع. واقترح الأونكتاد اعتماد وقف اختياري لخدمة ديون هذه البلدان، إلى حين انتهاء الأزمة، على نحو يماثل ما حصلت عليه البلدان التي تضررت من الأعاصير في أمريكا الوسطى، أو البلدان التي تعرضت للتسونامي في آسيا.

٧٣ - وقدم اقتراح أكثر أهمية من ذلك الاقتراح يقضي بإنشاء آلية تحكيم دولية للديون. وجاءت مقترحات هذه الفكرة في أشكال مختلفة من الأونكتاد وأمانة صندوق النقد الدولي ومجموعة الـ ٧٧ والصين. وتهدف هذه الآلية إلى كفالة إعادة هيكلة للديون فور نشوء ضرورة تقتضي ذلك، وليس بعد سنوات عديدة. وقد أجبرت أزمات الديون السابقة كثيرا من البلدان النامية على الاستمرار في اقتراض أموال جديدة لسداد القروض القديمة، في دورة دامت ٢٠ عاما، حتى أدركت الأطراف الدائنة أن العملية غير قابلة للاستدامة؛ فأنشأت أخيرا آليات لتخفيف عبء الديون وإلغائها.

٧٤ - ويستند اقتراح وضع آلية لإعادة هيكلة الديون إلى مبادئ قانون الإفلاس (على نحو ما بدا في عدة ولايات قضائية)، حيث يقوم البلد الذي يواجه إمكانية تخلف عن تسديد الديون المترتبة عليه باللجوء إلى محكمة دولية للحصول على وقف لتسديد تلك الديون. فتعيّن المحكمة إحدى شركات مراجعة الحسابات للوقوف على الوضع في ذلك البلد. ويعقد اجتماع للأطراف الدائنة، وترسم عملية للخروج من أزمة الدين، يسدد البلد المدين بموجبها للدائنين جزءاً من الديون المستحقة على الأقل. وحينما يرى البلد ذمته من الديون، ويستعيد حيويته، يصبح مؤهلاً للحصول على قروض جديدة، ويتيقن الدائنون على الأقل من أنه لم يعد مثقلاً بالديون القديمة.

٧٥ - وفي الماضي القريب، على سبيل المثال، قامت الأرجنتين من جانب واحد بإعادة هيكلة الديون المستحقة عليها، فأخبرت الدائنين أنهم سيستردون أموالهم وفقاً لما ترى هي نفسها أنه سعر السوق. وقوبل ذلك التصرف بردود فعل غاضبة في مختلف أنحاء العالم. لكن بعد أن تأكدوا أنها وفت بما وعدت، عرض كثير من الدائنين تقديم قروض جديدة لها. وبالمثل، فرضت ماليزيا مؤخراً وقف سداد الدين لمدة عام، واستطاعت نتيجة ذلك أن تحقق معدلات نمو أسرع من البلدان الآسيوية الأخرى المتأثرة بالأزمة؛ وخلال بضعة أشهر عاد الدائنون. والعبرة المستخلصة من هذه التجارب هي أنه يتعين وجود آلية رسمية لإعادة هيكلة من هذا القبيل: ولا ينبغي للبلدان أن تقوم بذلك من تلقاء نفسها.

ليست زيادة نطاق تغطية الحماية الاجتماعية مجرد واجب أخلاقي بل هي أيضاً من سمات الاقتصاد الجيد... فلا بد من إيلاء الاهتمام لتوفير الحماية الاجتماعية والاستثمارات لغرض حفز الطلب الداخلي وزيادة المنفعة خلال تباطؤ النمو الاقتصادي.

شارلز ابي، المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي

٧٦ - ولم تكن للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة نفس الأسباب والجذور التي كانت للأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧ لكن آثار الأزميتين متشابهة ولا سيما من الناحية الاجتماعية. فما بدأ كأزمة مالية في تايلاند تطور إلى أزمة اقتصادية ثم إلى أزمة اجتماعية في سائر المنطقة الآسيوية ثم اتسع إلى نطاق أشمل. وأدت الأزمة المالية بسرعة كبيرة إلى حدوث انكماش جذري في الإنتاج والعمالة في العديد من البلدان في المنطقة، مما أدى إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة، وتقليص معدلات الأجر الحقيقية وتفاقم البطالة. وأفضت زيادة

أسعار الاستيراد، نتيجة نقصان القيمة الحقيقية لأسعار العملة، إلى خفض القوة الشرائية لدخل الأسر المعيشية.

٧٧ - ولا يختلف الحال الآن عما كان عليه حينها، من حيث أن الأشخاص الأكثر تأثراً بهذه الأزمة هم أقل من تُشجّع وتُصان حقوقهم كبشر. فالمهاجرون والنساء هم في كثير من الأحيان أول العمال الذين يتعرضون للتسريح، لأنهم في آن واحد يشكّلون الأغلبية الساحقة العاملة في أشد القطاعات تأثراً بالأزمة ولأن كلتا هاتين الفئتين من العمال الأقل انتساباً للنقابات، ومن ثمّ يسهل الاستغناء عن خدماتهم أكثر من غيرهم. والعديد منهم نساء أجنبيات يتعرضن للطرد من العمل لتخفيف مشاكل البطالة الخاصة بالبلدان التي تستضيفهن. وبالإضافة إلى ذلك، ينحو العاملون الذين يشردون من وظائفهم في القطاع الصناعي النظامي، إلى الانتقال إلى العمل في القطاع الزراعي وغير النظامي، وتنخفض من ثم أجورهم الحقيقية. وبسبب افتقار هذه الفئة للتعليم والمهارات القابلة للنقل، فهي آخر من يسترد عمالته حتى بعد أن يسترد النشاط الاقتصادي عافيته.

٧٨ - ومن العواقب الأخرى للانحسار تراجع التحويلات النقدية للمهاجرين. فثمة ما يدل على أن الأسر تلجأ إلى بيع أصولها المنتجة مثل الأراضي أو الماشية، مما يزيد من درجة ضعفها وعوزها. وتشير التقارير أيضاً إلى أن العائلات الفقيرة تُخرج أطفالها من المدارس، لا سيما البنات في كثير من الأحيان، للاستعانة بهم على إكمال دخلها المعيشي بدفعهم إلى سوق العمل غير الرسمية. ويكرّس هذا توارث الفقر أبا عن جد.

٧٩ - وعلى غرار ما كان في عام ١٩٩٧، كشفت الأزمة الحالية عن ضرورة إنشاء مؤسسات وآليات لمساعدة الأسر المعيشية على إدارة المخاطر، باستحداث نظم حماية اجتماعية شاملة يمكن تفعيلها قبل نشوب أزمة جديدة.

المناقشة

٨٠ - خلال ما أعقب ذلك من مناقشات، طُلب تقديم مزيد من التفاصيل بشأن مفهوم الآلية الدولية لإعادة هيكلة الديون. فهو، على الرغم من أنه فكرة مثيرة للاهتمام، لا يزال يطرح أسئلة عديدة، منها على سبيل المثال، ما هو الموقف الذي سيتخذ إزاء بلد ما إذا اتضح أنه يماطل أو أنه غير نزيه في استخدام المال المُقتَرَض؟ وأشار رئيس الجلسة إلى أن العامل المهم، حينما يستخلص أحد مراجعي الحسابات، بناءً على قواعد تجارية، أن الدَّين أصبح غير قابل للسداد، هو إلغاء الدَّين كيما يسترد البلد قابلية النمو ويقتنع الدائنون بإمكانية إقراضه من جديد.

٨١ - واقترح أن تكون الحماية الاجتماعية محورا للنمو الشامل الذي سيفضي إلى خفض الفقر عن طريق تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق على أساس شروط المساواة والأمن والكرامة. وتمثل تنمية الموارد البشرية عنصراً رئيسياً في استراتيجية النمو الشامل، بحيث يجري التركيز على التعليم الرامي إلى كسر حلقة الفقر المتوارثة أبا عن جد.

٨٢ - ويبدو أن أحد أسباب نجاح آسيا في تحقيق معدل نمو أعلى بكثير من أفريقيا، هو أن آسيا لم تكن حتى فترة قريبة جدا بحاجة إلى طلب الحماية من صندوق النقد الدولي. ولا يزال نوع السياسات التي حظرت الصندوق على أفريقيا اعتمادها ممارسة سائدة في آسيا، التي ينتشر فيها وجود هيئات تسويق لمنتجاتها، وتعريفات جمركية لحماية هذه المنتجات من المنافسة الخارجية وما شابه ذلك. فالسياسات السيئة التخطيط، التي تُملى من الخارج، تُقيد قدرة البلدان على تحقيق التنمية والنمو.

٨٣ - وقد بحث العديد من المتكلمين العواقب البعيدة المدى المترتبة على الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك التراجع الحاد في دخل الأسر المعيشية الناجم عن فقدان الوظائف وانخفاض التحويلات النقدية للمهاجرين، الأمر الذي أفضى إلى حدوث أزمات البطالة ذات الطابع الاجتماعي، وانتشار مشاعر عدم الارتياح في صفوف العاملين، وسوء التغذية، وازدياد وفيات الرضع والوفيات النفاسية، وتدهور البيئة الناجم عن استهلاك الناس للموارد الطبيعية من أجل الحصول على الوقود، لعدم قدرتهم على التصرف بخلاف ذلك. وفي أسوأ الحالات، سيؤدي هذا حتى إلى انعدام الاستقرار والانهيار السياسيين، لأن الأشخاص الساخطين العاطلين عن العمل، وبخاصة الشباب، معرضون لأن يتلاعب بعقولهم السياسيون عديمو الضمير بغرض تقويض مبادئ الحوكمة الرشيدة والديمقراطية. بل يمكن أن تستتج البلدان الأكثر ثراءً من غيرها، وهي تلاحظ هذا الاضطراب، أن البلدان النامية ينقصها فهم واحترام سيادة القانون، وأن أي أموال يُتبرّع بها لهذه البلدان لمساعدتها على التماس سبيلها نحو تحقيق الديمقراطية ستهدر بكل بساطة. لكن هذا الرأي يتجاهل كلياً واقع أن الغليان السياسي في البلدان التي تزيد فيها درجة الفقر هو نتيجة مباشرة للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان الأكثر ثراءً منها.

٨٤ - وقد طُرحت أسئلة بشأن كفاءة أن تُنفذ بالفعل البرامج التي تعلن عنها الحكومات وأن يتم إيصال المساعدة حقاً إلى الشعوب التي تحتاج إليها. ومن بين المقترحات الرامية إلى تحقيق ذلك استخدام نماذج الرقابة والمحاسبة، لمساءلة الحكومات أمام مجالسها التشريعية وضمان أن تكون عملية الميزنة مفتوحة وشفافة؛ والاستعراضات السنوية للبرامج الحكومية؛ وحق البرلمان في تعديل الميزانية (الذي بدأ العمل به مؤخراً في جنوب أفريقيا)؛ والتدابير

الرامية إلى الالتقاء بالسكان على أرض الواقع والاستماع إلى آرائهم المتعلقة بالقضايا الحالية؛ وتمكين عموم السكان من الوصول إلى البرلمان للتعبير عن آرائهم؛ وعقد برلمانات للشباب والنساء.

٨٥ - وقد تمخضت المناقشة عن النقاط التالية:

(أ) يكتسي الأخذ بسياسة عامة فعالة أهمية بالغة في مجال بناء شبكات الضمان الاجتماعي وتعزيزها، ولا سيما في البلدان النامية التي تفتقر إليها على نطاق واسع. ويجب أن يشمل هذا تنفيذ إصلاحات من أجل تحقيق التمكين القانوني للفقراء، كي يتمكنوا في نهاية المطاف من امتلاك الأراضي، والتمتع بحقوق الملكية وغيرها من الحقوق الخاصة بإنشاء المشاريع التجارية وإدارتها؛

(ب) يتعين تدعيم تدابير السياسات الاجتماعية، فهناك حاجة إلى تجاوز أسلوب "الحد من الضرر" السائد حالياً، والنظر من زاوية أشمل إلى اختلالات الاقتصاد الكلي العالمي. ولن تكون الولايات المتحدة الملاذ الأخير لتسويق السلع الاستهلاكية في العالم بعد الآن. ومع تزايد نزعة الادخار في الولايات المتحدة، يتعين السعي إلى إيجاد أسواق جديدة في البلدان التي لديها فائض في حساباتها الجارية؛ وعلى البلدان النامية أن تتوخى السبل الكفيلة بزيادة الطلب المحلي والإقليمي. وسيطلب حفز الطلب المحلي في بلدان نامية عديدة استعراض السياسات التجارية استناداً إلى اتفاقات الشراكة الاقتصادية أو اتفاقات التجارة الحرة التي أعدت في الماضي. وعلى اللجان البرلمانية للشؤون الاقتصادية أو التجارية أن تبحث هذه الجوانب؛

(ج) يؤثر النظام التجاري والمالي الدولي الراهن مباشرة على قدرات البلدان في مجالي دعم شبكات الأمان وحقوق العمال. وقد زعزعت شروط صندوق النقد الدولي على وجه التحديد استقرار القطاع الإنتاجي للبلدان النامية وتسببت بالتالي في اختلال قاعدة الإيرادات التي تستند إليها البرامج الاجتماعية؛

(د) لا تعدو التغييرات المقترحة إدخالها على الترتيبات المتعلقة بنظام الحصص لدى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تكون تغييرات طفيفة لن تحدث فرقا كبيرا فيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية في أنشطة هذه المؤسسات المتعلقة بوضع السياسات الاجتماعية. ويجب أن ينظر إلى إصلاحات نظام الحصص باعتبارها بداية عملية أشد طموحا بكثير وليس نهايتها؛

(هـ) يتعين الأخذ بالنهج الثلاثي تجاه السياسة العامة، الذي يقضي بجمع الحكومات والنقابات وأصحاب الأعمال الحرة حول طاولة المفاوضات المتعلقة بالبرامج

الاجتماعية والسياسة الصناعية. ويتعين على البرلمانات التوسط للمساعدة في تحقيق هذا النهج في حالة انعدامه.

الجلسة ٤: زيادة الشفافية والمساءلة في النظم المالية

المحاورون: النائب غريغوري ميكس، كونغرس الولايات المتحدة؛ وخورخي أرغويو، الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة؛ وبيتر ستيفنس، مدير الاتصالات التنفيذية ونائب الرئيس للشؤون الخارجية، البنك الدولي؛ وجو ماري غريسغريير، المديرية التنفيذية لائتلاف القواعد الجديدة للتمويل العالمي (مديرية المناقشة).

٨٦ - في معرض تناول هذا الجانب من الأزمة من وجهات نظر المحاورين، تكلم عضو الكونغرس الأمريكي، ميكس، عن رأي الولايات المتحدة، وقدم السفير أرغويو تقريراً عن استنتاجات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، وطرح السيد ستيفنس بعض الأفكار من وجهة نظر البنك الدولي، بينما تحدثت الدكتورة غريسغريير عن آرائها فيما يتعلق بمساءلة المؤسسات المالية الدولية. وفيما يلي موجز لما عرضه.

٨٧ - نظراً إلى أن الأزمة المالية العالمية نشأت في الولايات المتحدة، وكشفت عن تصدعات واختلالات أساسية في أسواقها المالية، يتعين أن يبدأ الإصلاح منها. لكن يجب في الوقت نفسه، أن يشكّل الإصلاح جزءاً من جهد عالمي منسق على نطاق أوسع، يركز في المقام الأول على التهديدات التي تشكلها المخاطر المنهجية. فالولايات المتحدة تتحرك بسرعة نحو تمرير مجموعة من الإصلاحات سوف تُعيد هيكلة نظامها المالي على نحو أساسي. وقد أحرزت تقدماً كبيراً في صياغة واعتماد الدعائم الرئيسية لما سيصبح نظاماً مالياً أفضل وأكثر استقراراً بجانب كونه نظاماً تنافسياً يتسم بطابع الابتكار.

٨٨ - ولئن كانت الشركات المالية الأمريكية لا تزال في عداد المؤسسات العالمية الرائدة، والسوق الأمريكية هي الأكبر قدرة على المنافسة وأكثر ابتكاراً وأشد جاذبية على الصعيد العالمي، فإن الأزمة المالية أثبتت أن عدم وجود قواعد تنظيمية مناسبة يمكن أن يؤدي إلى مخاطر منهجية تمتد آثارها عبر الحدود بشكل أسرع مما يتصوره أي أحد. ونظراً للتخوف من أن يؤدي وضع معايير رقابية أشد من مثيلاتها في البلدان الأخرى إلى الهروب من الضوابط التنظيمية ويحمل كبريات الشركات المالية في الولايات المتحدة على الانتقال إلى الخارج، لم يكن الإطار التنظيمي لأمريكا مهيباً على النحو الواجب لمواجهة أزمة مالية بهذه القوة. فالتهديد الذي يشكله الهروب من الضوابط التنظيمية والتسابق نحو القاع على الصعيد الدولي

لا يزال تهديدا حقيقيا، لكن الولايات المتحدة بصدد اتخاذ الخطوة الأولى الجريئة لإصلاح النظام المالي الأمريكي وإخضاع عمل الجهات التي تعمل في سوقها لمعايير أعلى بكثير من غيرها. وهي إذ تفعل ذلك، تسعى إلى كفالة تحرر العالم من التقلبات المالية الشديدة التي تؤدي إلى سرعة جمع ثروات طائلة لقلّة قليلة من الأفراد وتخرب وتدمر ثروات الكثيرين في جميع أنحاء العالم.

٨٩ - وتهدف الإصلاحات الراهنة للولايات المتحدة إلى ضمان أن تتوفر رؤوس الأموال الكافية لدعم جميع المعاملات، وأن يكون الذين يقبلون على المجازفة في وضع يمينهم من تحمل التكاليف الكاملة لتلك المجازفات. ويعني هذا إدخال إصلاحات جذرية على أسواق الصكوك الاشتقاقية، وفرض شروط أشد وأكثر صرامة على المؤسسات المالية فيما يتعلق برؤوس الأموال، وسد الثغرات الرئيسية في مجال الرقابة، ووضع إطار جديد لإيجاد الحلول والتصفيحة يوفر القدرة على إدارة إنهاء عمليات أي شركة مالية، أيا كانت طبيعتها أو حجمها أو ترابطها، ويُمَوّل من النشاط ذاته، وليس على حساب دافعي الضرائب. وقد شكّل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، خطوة إلى الأمام في سبيل الاعتراف بأن التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة المترتبة على هذه الأزمة يتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي برتمه وتعاونه. وتم التوصل إلى استنتاج واضح بشأن ضرورة إعادة تصميم النظم النقدية والمالية والتجارية على أساس ضوابط متناسقة، لتمكين جميع أفراد المجتمع الدولي من تقاسم المزايا والالتزامات المترتبة على العلاقات الاقتصادية الدولية على قدم المساواة. وعلى نفس المنوال، اتضح بجلاء أن ثمة حاجة إلى وجود آليات مناسبة لمنع حدوث الأزمات وتقليص الحاجة إلى التأمين الذاتي وتيسير إتاحة الموارد اللازمة للتنمية.

٩٠ - وكما ذكر السفير أرجويو، سيتعين من الآن فصاعدا تشديد القواعد التنظيمية للنظم المالية، والتنسيق الفعال لسياسات الاقتصاد الكلي وتقديم مساعدات مالية متعددة الأطراف وحديدة للبلدان النامية (مع خطط تنفيذ تتسم بالمرونة). وتستدعي هذه الاستراتيجية مطالبة القطاع المالي بتغيير سلوكه، الذي أسهم بقدر ملموس في نشوب هذه الأزمة بإحفاقه في الاضطلاع بدوره التوفيق بين الادخار والاستثمار النافع اجتماعيا. وما كان لهذه الأزمة، التي ظلت عناصرها تتراكم على مدى العقود الأخيرة، أن تحدث لو أن الهيئات التجارية والنقدية والمالية المتعددة الأطراف قامت بتنفيذ مهامها. وعوضاً عن ذلك، لم تصدر عن تلك المؤسسات تحذيرات من حالات الاختلال الأساسية التي كانت تتبلور في الاقتصاد الكلي، ولم تدعُ إلى إدخال ما لزم من تغييرات في حينها، ولكنها عوضاً عن ذلك شجعت تطبيق مجموعة من الأنظمة المنحرفة وقصور الرقابة على الأسواق المالية.

٩١ - وقد يوفّر إنشاء مجموعة العشرين بوصفها منتدى للإشراف على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف حافظاً آخر على إصلاح هذه المؤسسات. ويجب أن تُفضي التغييرات المقبلة إلى إلغاء سلطة النقض وإلى حدوث زيادة كبيرة في مشاركة البلدان ذات الاقتصادات النامية في رؤوس الأموال، وفي سلطة التصويت وصنع القرارات.

٩٢ - وتتسم الشفافية بأهمية بالغة في تحقيق فعالية التنمية. لكن البنك الدولي لم يعترف بذلك لفترة طويلة. وتمثل الثمن الذي دُفع جراء هذا الإخفاق في ظهور العديد من المشاريع الإنمائية السيئة التصميم والتنفيذ، مثل السدود التي شرّدت الناس بلا داع وأسهمت في زيادة فقرهم؛ والغابات التي قُطعت، والطرق التي بُنيت والقرارات التي أُتخذت، وما كان لذلك أن يحدث لو أن باب المشاركة الداخلية فُتح في وجه الأصوات المنادية من الخارج.

٩٣ - وفي إطار محاولات البنك الدولي لتغيير أساليبه وتحت ضغط خارجي، اعتمد البنك في عام ١٩٩٣ سياسة إفصاح أكثر انفتاحاً إلى حد ما، وازداد انفتاحه بصورة مضطربة منذ ذلك الحين. وفي الآونة الأخيرة، وافق مجلس إدارته على سياسة جديدة تماماً بشأن الحصول على المعلومات، لتنتشر بموجبهما أو تتاح بغير ذلك من السبل كل وثيقة تتصل بمعاملاته، باستثناء قائمة قصيرة محددة من الوثائق السرية. وستستلزم هذه الخطوة التاريخية وجود نظم وتكنولوجيات جديدة وموظفين جدد. وستكون النتيجة أن تتاح للشعوب بلغاتها في البلدان النامية، معلومات أغزر بكثير، وعلى نحو أسرع، وتتعلق بمواضيع أكثر، على نحو يفوق ما حدث في أي وقت سابق. ويأمل البنك أن يساعدهم ذلك على التفاعل بصورة أفضل مع المسائل المتصلة بهم، مما يساعده على تحقيق نتائج إنمائية أفضل.

”هل تعلم أن كل رجل وامرأة وطفل في كمبوديا مدين للمؤسسات المالية الدولية بمبلغ ١٩٣ دولاراً؟“ [في أواخر سنوات التسعينات من القرن العشرين]

طالب كمبودي، نقل عنه هذه العبارة بيتر ستيفتر

٩٤ - وينطلق هذا النهج الجديد من مفهومين رئيسيين، إذ يعترف البنك الدولي بأن على عاتقه مسؤولية ضخمة. فبإمكانه أن يؤثر على حياة الملايين، ويتحمل جراء ذلك مسؤولية تجاه إطلاع الناس على ما يحدث، والحصول منهم على معلومات عما ينبغي أن يفعله. والمفهوم الثاني هو التواضع. ومن الأمور التي تعلمها البنك الدولي في الماضي القريب أنه ليس الجهة الفاعلة الوحيدة، بل إنه في كثير من الأحوال ليس أهم الجهات الفاعلة. ويجب على

البنك أن يقر في المستقبل بأنه طرف في مناقشة وأن بعض أكثر أنشطته فعالية يتحقق حينما يحتل مقعداً في صفوف الأخيرة ويدع منظمات المجتمع المدني في البلدان توفر الإرشاد له بشأن ما يجب أن يفعله وما ينبغي ألا يفعله.

٩٥ - ويتعين على البرلمانيين أن يشركوا البنك الدولي في العمل على الصعيد الوطني عن طريق المديرين التنفيذيين للبنك (كلما أمكن ذلك)، أو عن طريق رئيس المكتب المحلي للبنك، أو عن طريق وزارة المالية (بوصفها المكلفة بدور الجهة النظيرة له). وحسب ما شرحه السيد ستيفنز، يؤدي المديرون التنفيذيون دوراً مزدوجاً، توجيه البنك وتمثيل أحد البلدان أو مجموعة منها، ويجب ألا ينسوا الشطر الثاني من دورهم هذا. ويحظى التفاعل بين البرلمانات والبنك الدولي بالتشجيع على الصعيد العالمي أيضاً. وقد اشترك البنك في العمل مع البرلمانيين على مدار السنين، وعلى الأخص عن طريق الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي، كما سيرحب بإيجاد سبل جديدة للتفاعل مع الاتحاد البرلماني الدولي.

٩٦ - وذكرت الدكتورة غريسغرابر في لهجة ناقدة أشد حدة، أن دراسة بشأن المساءلة في صندوق النقد الدولي توصلت إلى أن أياً من الإدارة، أو المجلس التنفيذي، أو اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ليست خاضعة للمساءلة أمام أي شخص. وفيما عدا إمكانية استثناء أعضاء مجلس الإدارة الثمانية المعيّنين مباشرة من قبل فرادى الحكومات، لا توجد ببساطة مساءلة في الهيكل الإداري للصندوق. وتمثل الشفافية والمساءلة دعامتين أساسيتين في التوصيات التي صدرت عن تلك الدراسة. وأشارت المتحدثة إلى إمكانية حصول البرلمانيين على مزيد من المعلومات في الموقع الشبكي للدراسة: (www.thefourthpillar.ning.com).

٩٧ - وإذا كان لصندوق النقد الدولي وسائر المؤسسات المالية الدولية أن تكتسب الشرعية، يجب عليها أن تلتزم بالمساءلة، التي أشارت المتحدثة إلى أنها تتألف من أربعة عناصر، هي: التقييم، والشفافية، والمشاركة، وآلية خارجية للشكوى. وإضافة إلى ذلك، يوجد شعور قوي جدا في منظمات كثيرة بوجود دخول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في صفوف الأمم المتحدة على نحو أوثق، بحيث ترسم الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدراً أكبر من سياساتهما. لكنها ليست الطريقة التي تريد القوى الكبرى ترتيب الأمور وفقاً لها. وبدلاً من ذلك، أقامت القوى الكبرى مجموعة العشرين، التي، تعاني للأسف، برغم توصلها إلى بعض التوصيات الممتازة بشأن عملية إصلاح النظام المالي العالمي، نقصاً فيما يخص تلك العناصر الأربعة من عناصر المساءلة. ومن المفترض أن يضع مجلس تحقيق الاستقرار المالي الأنظمة المالية الجديدة، لكن لا يملك أي شخص خارج

المجلس أي معلومات عن كيفية صياغة تلك الأنظمة، أو تحديد الجهة التي تتخذ القرارات بشأنها، أو وضع قواعد التصويت، أو فعل أي شيء آخر بشأن تلك العملية.

٩٨ - وتمثل مجموعة العشرين هيئة ذاتية النشأة، ولا يوجد فيها تمثيل لقسم ضخم من سكان العالم، هم من يعيشون في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ومن المهم جداً أن تصبح أصوات البلدان النامية أكثر ارتفاعاً وأكثر استنارة وأكثر طلاقة، وأن يصبح أعضاء البرلمان كذلك أكثر مشاركة وطلاقة ومعرفة. وتقع هذه المسؤولية على عاتق البرلمانين بوصفهم ممثلين للشعب، فهم صوت من لا صوت لهم.

المناقشة:

ما زالت هناك حاجة إلى التغيير في مؤسسات بریتون وودز، ويشمل ذلك كيفية اتخاذ القرارات ومن الذي يتخذها، فالبرلمانات ليست مشاركة في ذلك بما فيه الكفاية.

عضو مجلس الشيوخ روزاريو غرين - ماسياس، المكسيك

٩٩ - في المناقشة التي أعقبت ذلك، جرى الاتفاق بشكل عام على أن إصلاح وتقوية البنية المالية والاقتصادية الدولية يتطلب تحسين المراقبة المتعددة الأطراف وتعزيز نظم الإنذار المبكر، وكذلك زيادة دقة الرقابة والإشراف. ويجب أن يشرك الإصلاح أيضاً البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في عملية صنع القرارات، ليتيح إمكانية قيام ممارسة ديمقراطية حقيقية في المؤسسات المالية الدولية. ويجب أن يشمل الإصلاح أيضاً الشفافية بوصفها وسيلة مهمة لتحسين أداء تلك المؤسسات ومساءلتها أمام الجمهور. ويجب أن تفترض تلك المؤسسات أن الأصل هو الإفصاح عن المعلومات، باستثناء الحالات التي يحل ذلك فيها باحتياجات محددة جيداً تقتضي السرية. وبوجود تلك الشفافية، ستكتسب البلدان مزيداً من الثقة في المؤسسات المالية الدولية.

١٠٠ - وستكفل زيادة تنسيق العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية تحسين اتساق البنية المالية والاقتصادية والإنمائية الدولية. وستساعد أيضاً على إعادة ضبط السياسات الإنمائية والنقدية والتجارية العالمية. ويجب إجراء دراسة عن كيفية إدراج المؤسسات المالية العالمية على نحو مؤسسي في منظومة الأمم المتحدة.

١٠١ - وأشار إلى أن عدم وجود أي ضوابط أو متابعة برلمانية لأنشطة المنظمات الحكومية الدولية الكبرى هو أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في افتقار العولمة إلى الديمقراطية. ويتمثل

أفضل مثال من بين المبادرات التي اتخذت لمواجهة الافتقار إلى الديمقراطية في الرقابة البرلمانية على منظمة التجارة العالمية، التي يشترك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي. ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي دوراً كبيراً مماثلاً في إقامة تلك الرقابة البرلمانية على المنظمات المالية الدولية. ورد السيد ستيفنز بأن البنك الدولي سيرحب حقاً بمزيد من المراقبة.

١٠٢ - وتوجد بالفعل أربع مجموعات ترصد أنشطة البنك، لكن إذا توجب إضافة المراقبة البرلمانية فلن يكون ذلك القرار في يده، بل في أيدي الحكومات، عن طريق ممثلها في مجلس الإدارة. وستكون الرقابة البرلمانية على وجه الخصوص موضع ترحيب، لأنها قد تزيد بعض جوانب سوء الفهم التي ظهرت بشأن أعمال البنك وصندوق النقد الدولي. وفيما يخص السرية على سبيل المثال، قال السيد ستيفنز إن أغلب القروض الجديدة في عام ٢٠٠٩، كانت موجهة لدعم إصلاحات السياسة الإنمائية التي قررتها الحكومات وسنتها كقوانين. وإذا كانت هناك أي شروط، فهي قليلة وتعكس متطلبات الحكومات وأولويات السياسات التي تتبعها. وقد انقضت منذ مدة طويلة المشروطة العتيقة التي كانت سائدة في عقد الثمانينات من القرن العشرين. ويتعين على البرلمانيين تمحيص وثائق القروض، المتاحة جميعها بموجب السياسة الجديدة للحصول على المعلومات، من أجل التأكد من ذلك بأنفسهم.

١٠٣ - وأكد المشرعون أيضاً على ما يلي:

(أ) إذا كان في الأزمة العالمية، ما يمتدح، فهو تعزيز أهمية تعدد الأطراف، وضرورة تحسين التعاون فيما بين جميع المنظمات الدولية. ويبدو أن تعهداً جماعياً قوياً قد انعكس في نتائج مؤتمر حزيران/يونيه بشأن الأزمة وتأثيرها على التنمية، فالمشاكل العالمية تحتاج إلى حلول عالمية؛

(ب) ويجب تطوير قرارى مجموعة العشرين ومؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد خلال تلك السنة من أجل وضع الشؤون المالية الدولية تحت السيطرة الفعلية. وتوجد حاجة واضحة إلى فرض مزيد من التنظيم على المنتجات المالية مثل المشتقات التي يجري تسويقها في مختلف أنحاء العالم؛

(ج) ويتعين على البرلمانيين الضغط على حكوماتهم من أجل زيادة تمثيل البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز. ويرجح ألا يكون التحسن المتوقع في حصص البلدان النامية كافياً. كما أن تحقيق مزيد من الشفافية في توفير المعلومات من جانب المؤسسات المالية الدولية سيزيد ثقة البلدان فيها؛

(د) ويجب أن يكون للاتحاد البرلماني الدولي دور في إنشاء عملية رقابة متعددة الأطراف لرصد مؤسسات بريتون وودز. ويمكن أن يشمل ذلك الإجراء عقد اجتماعات

تنظم بالتوازي مع اجتماعات مجلسي إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويجب أيضا أن يسعى البرلمانيون الوطنيون مباشرة إلى مزيد من المساءلة والشفافية في علاقاتهم مع مؤسسات بریتون وودز على الصعيد القطري؛

(هـ) وستتطلب مشكلة اختلالات التوازن التجاري إجراءات وتعديلات يقوم بها جميع أصحاب المصلحة. ويتعين أن تصبح الولايات المتحدة دولة أقل استهلاكا، في حين يجب على البلدان المصدرة تطوير أسواقها الداخلية الخاصة عوضا عن الاعتماد على المستهلكين في الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يتعين على الصين على وجه الخصوص تخفيف الضوابط المفروضة على عملتها؛

(و) ولا يزال الفساد يمثل مشكلة كبرى تضعف جهود الانتعاش في بلدان كثيرة. وتقع على عاتق كل برلماني مسؤولية العمل لمكافحة.

١٠٤ - واحتتم الاجتماع بعرض بعض النقاط والتوصيات الرئيسية التي توصلت إليها الجلسات الأربع. وأشار رئيس الاتحاد البرلماني الدولي في ملاحظاته الختامية إلى أن بعض الأفكار المثيرة للاهتمام المفرد قد طرحت، مما يعكس انشغال البرلمانيين العميق بالمسائل المتصلة بالأزمة الاقتصادية والمالية. وحث الدكتور غوريراب جميع البرلمانيين على عدم التخلي عن حرصهم، بالرغم من المظاهر الدالة على أن الأزمة العالمية قد تكون قاربت الانتهاء، وشجعهم على أن يواصلوا العمل على تحقيق الإصلاحات العملية والمتسمة بطبيعة تحويلية. وأشار إلى ضرورة التفكير في حلول غير تقليدية، لا سيما حينما يتعلق الأمر بفهم نموذج تطورنا الحالي والتقدم الاقتصادي بصفة عامة. وأهاب أيضا بجميع الحاضرين أن يعودوا إلى أوطانهم بعزم جديد على التركيز على احتياجات أكثر الفئات ضعفا في مجتمعاتنا.